دور الأمـــم المتحدة في استقلال ليبيا

أ.د . رجب نصير صالح الأبيض ـ كلية الآداب ـ جامعة طرابلس
E-mail: r.alabeid@uot.egu.ly

الملخّـــــص:

انتهت الحرب العالميـــة الثانية بانتصار الغرب الأوروبي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية على أطراف المحور النازي والفاشي وبدأت اجتماعات وزراء الخارجية للدول الكبرى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من مشاورات ومناورات سياسية بين هذه الدول بهدف الهيمنة والتحكم في المناطق الحيوية على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وللوقوف على هذه الخلافات التي ظهرت بين الدول المتصارعة والتي تسعى للحصول على موطئ قدم لها في هذه الأماكن الاستراتيجية والتي تسعى من خلالها إلى قطع الطريق على كل من يحاول الوصول إلى تلك المواقع الاستراتيجية وكمحطة لتوزيع الغنائم أدارت بريطانيا في عام 1943م إقليمي برقة وطرابلس وفي العام نفسه أدارت فرنسا إقليم فزان الواقع في أقصى جنوب غرب ليبيا والمحاذي للمستعمرات الفرنســية الثلاثة ، تُونس والجزائر والمغرب، وكان من الطبيعي أن تعمل فرنسا قصارى جهدها إلى ضم هذا الإقليم إلى مستعمراتها السابقة في إفريقيا وفي الوقت ذاته تمسكت بريطانيا ببرقة وطرابلس لتأمين كبرى مستعمراتها في مصر ولكي تكون برقة وطرابلس تعويضاً استراتيجياً لها على الشاطئ المتوسط إذا ما اضطرت إلى التخلي عن قاعدتها في السويس والتي تمثل أهمية استراتيجية لها . ولم يكن عصر الإدارة الفرنسية والانجليزية أفضل من عصر الاستعمار الإيطالي فلجأت الأحزاب السياسية الليبية العاملة إلى عرض القضية في المحافل الدولية للحصول على الاستقلال وجاء هذا بعد الفشل الذريع لجميع الحركات الوطنية الداخلية الأمر الذي أدى إلى تحويل قضية ليبيا إلى هيئة الأمم المتحدة .

The Role of the United Nations in Libya's Independence

RAJAB NASER SALAH ALABIED
University of Tripoli - Faculty of Arts - Libya
Academic Degree: Professor
Major: Modern and Contemporary History

Abstract

The Second World War ended with the triumph of the Western European powers, led by the United States of America, over the powers of the Nazi-fascist axis. Following the war, the foreign ministers' meetings of major States commenced and the ensuing political consultations and manoeuvres between these countries aimed at dominating and controlling vital regions along the southern Mediterranean coast, and to address these conflicts emerged between the competing nations, each striving for a foothold in theses strategic locations, seeking to obstruct any attempts to access these crucial locations. As a distribution point for wartime spoils, Britain administered the regions of Cyrenaica and Tripolitania in 1943, while France administered the Fezzan region, located in the far southwestern of Libya bordering the three French colonies of Tunisia, Algeria, and Morocco. Naturally, France endeavoured to incorporate this territory into its former African colonies. Concurrently, Britain maintained control over Cyrenaica and Tripolitania to secure its major colony in Egypt, viewing these regions as strategic compensations in the Mediterranean should it need to relinquish its base in Suez, which held significant strategic importance. The era of French and British administration did not prove superior to that of Italian colonialism. Consequently, Libyan political parties sought to present their case on international forums in pursuit of independence, a response prompted by the dismal failure of all internal national movements, which ultimately led to the issue of Libya being brought before the United Nations.

عرض القضية الليبية على الأمم المتحدة :

بدأتْ المشاورات بين الدّول المنتصرة حول المستعمرات الإيطالية والتي كانت ليبيا من بينها ، فأصبحت ورقة مساومة في التنافس على المصالح الاستراتيجية بين هذه الدّول وظهر هذا التنافس واضحاً خلال المداولات التي جـرتْ في الفترة ما بين عامي 1945 - 1946م وشمل هذا النزاع بين هذه الدول مناطق عديدة من أوروبا حول الوحدة الألمانية وتعويضات ما بعد الحرب وارتباط كتلة البلقان مع السوفييت واتساع المـد الشيوعي وأثـر ذلك على المصالح البريطانية في مناطــق المضايق البحرية الهامة لحركة التجارة وقعت قضية ليبيا بين أيدي أربع دول كبرى بريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا مما جعل كل دولة من هــذه الدول تكيف سياستها تجاه ليبيا مع الأوضاع المتغيرة والمستجدة في وقتها وكانت الهيئات والأحزاب الوطنية الليبية في داخل البــلاد وخارجها متفاعلة بشكل متفاوت مع هذه التّطورات والأحداث التي تمس القضية الوطنية وترتب على ذلك تحريك الرأي العام الليبي وتنظيم المظاهرات وإقامة المهرجانات الخطابية للوقوف ضد تمرير الاقتراحات التي تعرض بين الحين والأخر والداعيــة إلى عودة إيطاليا أو التحوّل إلى الوصايــة الدوليــة .

وبالتالي أصبحت القضية الليبية وباقي المستعمرات الإيطالية موضع بحث في العديد

من المؤتمرات الدولية وخاصة بوتسدام الذي عقد في عام 1945 ليضع محتوى لمعاهدات الصلح مع إيطاليا والدول التي كانت بجانب ألمانيا (1).

وقد شارك في هذا المؤتمر إحدى وعشرون دولة مدعوة للاشتراك في بحث شروط الصلح ، وكانت حكومة المملكة العراقية عضواً في مباحثات الصلح مع إيطاليا حيث ترأس وفدها وزير الخارجية الدكتور محمد فاضل الجمالي وقدم الروس اقتراحاً بوضع إقليم طرابلس تحت الوصاية الروسية ، وطالبت الحكومة الإيطالية باستعادة ليبيا بأكملها مع السماح لبعض الدول كبريطانيا وأمريكا بحاميات لحفظ الأمن (2) .

وفي اجتماع لندن في سبتمبر عام 1945م بدأت الأطماع واضحة حول ليبيا حيث عرضت المقترحات والتي كان من أبرزها اقتراح الروس الذي يدعو إلى تقسيم ليبيا إلى أربعة مناطق للوصاية عليها من الدول المتحالفة بالتساوي على أن يتولى الروس إدارة إقليم طرابلس ، وقد رفضت فرنسا المشروع الروسي والمتعلق بالوصاية الجماعية واعتبرتها غير عملية وفضلت عودة وصاية إيطاليا على ليبيا ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تخوف فرنسا من تطبيق مبدأ الوصاية على مستعمراتها في الشمال الأفريقي من كل من تونس والجزائر والمغرب وفي الوقت ذاته أكدت بريطانيا وأمريكا المحافظة على الوضع الراهن الذي يخدم مصالحهما ومعارضتهما لعودة النفوذ الإيطالي حيث طرحتا اقتراحهما بأن توضع ليبيا تحت وصاية الدول الأربع وبرعاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات تمنح بعدها ليبيا الاستقلال ، وبالرغم من مواقفه مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى من حيث المبدأ على وضع ليبيا تحت الوصاية وفقاً للنظام الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة وطبقاً لميثاقها إلا أنه لم يتفق على شكل الوصاية ومن يقوم بإدارتها (3) .وجاء في صحيفة طرابلس الغرب عدد من الاقتراحات التي صيغت وتقدمت بها الدول المعنية خلال انعقاد مؤتمر باريس إبريل 1946م " عقد وزراء خارجية الدول الأربع اجتماعاً لبحث مصير طرابلس وبرقة فكانت الاقتراحات الأولية على النحو الآتي (4) .

اقترحت الولايات المتحدة أن تتولى الأمم المتحدة الوصاية على طرابلس لمدة عشر سنوات على أن تظل إيطاليا تدير الإقليم وفق التشريعات والقوانين التي يضعها مجلس الوصاية للأمم المتحدة واقترحت بريطانيا إدماج الإقليم بشكل عاجل ومنح ليبيا استقلالها وهذا بطبيعته يعتبر إقصاء للدور الذي يتوق إليه الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة الأمر الذي حتم على السوفييت تعديل اقتراحهم وأيد الوصاية المشتركة تحت

لجنة استشارية برئاسة روسيا تضم بريطانيا والولايات المتحدة واشتراك مندوبين محليين من طرابلس وبرقة (5) .

ومن هنا تأكّد أن الاقتراح البريطاني قطـــع الطريق أمام الروس على اعتبار أن المصالح البريطانية في برقة مضمونة ، وذلك من خلال علاقتهم الجيدة مع السنوسيين وهم في انتظار معاهدة أو اتفاقية يتم إبرامها معهم بالإضافة إلى نية بريطانيا في إحراز كسب معنوي في ليبيا حيث أحدث ذلك بصيص أمل في نفوس الليبيين الدين كانوا في أشد الاشتياق إلى معرفة وجهة النظر البريطانية تجاه مصير بلادهم وبالتالي عمت موجة من الفرح والسرور جميع مكونات الشعب الليبي التي اعتبرت هذا موقف جميل قدمته بريطانيا لتنفيذ وعودها . وترجم هذا الإحساس رئيس تحرير صحيفة طرابلس الغرب السيد منير برشان في مقال نشر على صفحة العدد 889 في 1 مايو 1946م جاء فيه (وها نحن نسمع اليوم من الأنباء الرسمية الواردة من باريس أن السيد بيفن يقترح استقلال ليبيا الموحدة استقلالاً كاملاً ، وقد نزل هذا النبأ برداً وسلاماً على نفوس الليبيين الذين كانوا في أشد الاشتياق إلى معرفة وجهة النظر البريطانية تجاه بلادهم ، وقد أحدث النبأ موجة من السرور عند جميع طبقات الشعب الذي أظهر امتنانه لهذا الجميل الذي أهدته بريطانيا إليهم (6) .

وعلى الساحة المحلية عبرت طبقات الشعب الليبي على امتنانهم وفرحهم بما حمله تصريح السيد بيفن وزير خارجية بريطانيا من داخل قاعة مؤتمر باريس حول قضية ليبيا على أثر رسالة الشكر والامتنان للحكومة البريطانية والتي تحمل توقيع واحد وعشرون من مختاري المحلات بطرابلس والتي قاموا بتسليمها إلى كبير متصرفي طرابلس والمقاطعة الغربية الكولونيل تشارلس أولتن والتي يجري نصها كالآتي " نرجو بصفتنا الرسمية عن أهالي المحلات التابعة لنا أن ننوب سعادتكم لإبلاغ شكرنا وتأييدنا لموقف المستر بيفن الذي علق عليه الشعب الليبي أماله المرجوة في الاستقلال والوحدة " (7) . وفي يونيو 1946م عقد مؤتمر في باريس حضره وزراء خارجية الدول الكبرى ، " غير أنه لم يتم التوصل في هذا الاجتماع إلى أي اتفاق للخروج بحل مرضي لكل الأطراف ينهي مشكلة المستعمرات الإيطالية وقد تقرر تأجيل بحث القضية مدة سنة كاملة بعد أن تصبح معاهدة الصلح مع إيطاليا سارية المفعول على أن تتخلى إيطاليا عن حقها في المستعمرات أثناء هذه المدة (8) . وأن تستمر الدول الأربع الكبرى في حل المسألة وبعد أسبوعين من المناقشات بين وزراء خارجية الدول الكبرى تقرر أن تحرم إيطاليا من كل حق في مستعمراتها وأن تبقى هذه المستعمرات

تحت الإدارات القائمة إلى أن يتم الاتفاق على حل المسألة نهائيا وأن تتخذ الدول الأربع قراراً نهائيا بشأنها خلال سنة واحدة من تاريخ البدا في تنفيذ معاهدة الصلح المزمع عقدها على أن يكون القرار قائما على الاستقلال أو الانضمام إلى البلدان المجاورة أو الوصاية التي تتولاها هيئة الأمم المتحدة وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما يتم تحويل مسالة المستعمرات الإيطالية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار بشأنها واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه(9) .

ومساهمة في تحريك القضية الليبية وهي بين أيدي وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس تقدم المؤتمر الوطني بمذكرة توضيحية لغرض عرضها على مؤتمر باريس وقد اشتملت على العديد من النقاط كالتعريف بموقع البلاد الليبية بحدودها الأربعة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط منذ مجيء العثمانيين إلى طرابلس بناءً على رغبة أهلها تم منح تركيا استقلال ليبيا أثر توقيع معاهدة أوشي لوزان 1912م وإسناد مهمة الدفاع عن الوطن الطرابلسي إلى أهله ضد الغزو الإيطالي حتى عام 1919م الذي شهد تأسيس الجمهورية الطرابلسية بعد اعتراف إيطاليا بذلك حتى عام 1922 والذي شهد وصول الفاشية إلى الحكم في إيطاليا مما ترتب عليه إلغاء الاعتراف بالجمهورية الطرابلسية حيث استمر الليبيون في الدفاع عن بلادهم من الداخل والخارج حتى تكوين نواة الجيش الليبي السنوسي الذي اشترك بجانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية ضد العدو المحتل إيطاليا .

" إن ليبيا لا ترضي بغير استقلالها بديلاً ، وإن أي حل يتعارض مع استقلالها وسلامة سيادتها يعد في جوهرة مخالفاً للمبادئ الإنسانية التي تقضي باحترام حريات الشعوب ومطالبها العادلة إن قضيتنا تمتحن فيها مبادئ وروح العدالة وإنكم إذ تتناولونها بالدرس يلزم أن لا يغيب عن أذهانكم إننا جزء من العروبة المتمثلة في الجامعة العربية التي تؤيد حقنا في الاستقلال وتطالب به ، وإننا كذلك جزء من العالم الإسلامي الممتد الأطراف الذي ينظر إليكم مترقباً حكمكم في قضية يعدها جزءاً من قضيته (10) .

ويعد مداولات ومشاورات بين وزراء خارجية الدول الكبرى والوفود المشاركة في مؤتمر باريس في إبريل 1946م ، والمتعلق بمصير المستعمرات الإيطالية وكانت نقطة التحول في هذا المؤتمر هي وضع معاهدة الصلح موضع التنفيذ وتوصل المجتمعون إلى رأي واحد وحدد يوم 10 فبراير 1947م موعداً للتوقيع على معاهدة الصلح مع إيطاليا وقد جاءت نصوص هذه المعاهدة على النحو التالي : إرسال لجان تقصى الحقائق إلى المستعمرات الإيطالية للوقوف على رغبات الناس في مصير

بلادهم (11) وبالرغم من ذلك لم تفقد إيطاليا الأمل في استرجاع بعض مستعمراتها وأنشأت وزارة تحت مسمى وزارة الشؤون الأفريقية واستمرت إيطاليا في مساعيها حتى وصلت إلى اتفاق بين وزير خارجيتها سيفورزا وبيفن وزير خارجية بريطانيا الذي عرف بمشروع بيفن سيفورزا الذي نادي باشتراك بريطانيا وإيطاليا وفرنسا في الوصاية على الأقاليم الثلاثة الليبية (12).

واستغلت بريطانيا ما ظهر من اختلاف في وجهات النظر بين القيادات الليبية من طرابلسين وبرقاويين في آلية معالجة مصير البلاد السياسي وتوسيع شقة الخلاف بين الأطراف إلا أن المخلصين من قيادات الشعب الليبي كانت على بينة ما يحاك من مؤامرات ومشروعات التقسيم والوصاية الخارجية وهذا ما دفع القيادات الوطنية إلى العمل على تحقيق وحدة البلاد والتصدي لمشروع بيفن سفورزا الذي خرج في مايو من عام 1949م والذي نص على وضع برقة تحت الانتداب البريطاني وفزان تحت الوصاية الفرنسية وطرابلس تحت الوصاية الإيطالية وسعت القيادات الوطنية إلى تحقيق وحدة البلاد تحت القيادة السنوسية وتوحدت مطالب الزعامات الليبية أمام الهيئات الدولية وإقناعها بضرورة استقلال ليبيا تحت دولة واحدة واتفق أعضاء الحزب الوطني والجبهة الوطنية على توحيد الجهود والتصدي لمشروع بيفن سفورزا وشكلت هيئة سياسية واحدة هي المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي يرأسه بشير السعداوي وفي 15 مايو 1949 قرر المجلس العصيان المدني فأغلقت جميع المؤسسات والمدارس وخدمات البريد والتلغراف (13) ومن خلال مواكبة صحيفة طرابلس الغرب للقضية الليبية عربياً وعالمياً نقلت تصريح عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربية الذي استهجن فكرة الوصاية المطروح تطبيقها على المستعمرات الإيطالية وهي خدمة للمصالح الاستعمارية والذي يجري التسويق له في أروقة الأمم المتحدة وهذا نص التصريح " إن الدول الكبرى لا تقدر الشعور العربي مجتمعاً حق قدره ، فإن قبائل الليبيين كانت تحارب ضد الغزاة الإيطاليين منذ عام 1911م ، وقدمت للحلفاء خلال هذه الحرب معونة عظيمة خاصة إن الوصاية الإيطالية على طرابلس وبرقة معناها الحرب وإذا حاولت الدول الكبرى إرسال قوة دولية لمعاونة إيطاليا ضد رغبة شعب ليبيا فإن هيئة الأمم المتحدة لا يمكنها أن تدعى أنها أداة العدالة وتصبح عديمة المنفعة والجدوى في أعين العالم (14) ، ولعبت الجامعة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة دوراً هاماً في المحافظة على وحدة ليبيا في وجه مشروعات التقسيم التي عرضت في العديد من المرات على اجتماع وزراء خارجية

الدول الكبرى والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أطماع الدول التي قدمت هذه المشاريع ومنذ أن طرحت قضية ليبيا في المحافل الدولية كانت مصر سباقة إلى تقديم مذكرة إلى وزراء خارجية الدول الكبرى تعرض فيها وجهة نظرها فيما يتعلق بقضية المستعمرات الإيطالية وبالذات ليبيا حيث أكدت هذه المذكرة على ضرورة استفتاء أهل ليبيا في موضوع تحقيق مصير بلادهم السياسي في الاستقلال والوحدة بالرغم من تمسك مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى بضرورة تطبيق مبدأ الوصاية على ليبيا طبقاً للفقرة ب من المادة 77 في الفصل الثامن عشر من ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع في سان فرانسيسكو (15) .

وقد رأت مصر من واجبها نحو ليبيا أن تقوم هي بالوصاية بدل إسنادها إلى دول أخرى وذلك لوجود العديد من الاعتبارات التي تربط أهل البلدين بحكم الجوار والدين واللغة والعادات والتقاليد والصلات الاقتصادية ووحدة الجنس والأصل المشترك للقبائل التي تعيش إلى جانبي حدود القطرين . وفي الوقت ذاته تزامن التحرك المصري مع تحرك جامعة الدول العربية بالرغم من حداثة عهدها في القضية الليبية نفسها حيث طرحت قضية ليبيا على مجلس الجامعة العربية في أكثر من دورة على مدى السنوات والأشهر التالية ديسمبر 1945م، إبريل 1946م ، مايو 1946م، يونيو 1946م ، وقد دعا مجلس الجامعة العربية في كل مرة إلى تأييده للقضية الليبية (16) .

الأمر الذي ترتب عليه تقديم العديد من المذكرات التي قام أمين عام جامعة الدول العربية بنقلها إلى طاولة الحوار في باريس وكانت الجامعة العربية تطالب في مذكراتها بالمحافظة على وحدة ليبيا واستقلالها والالتحاق بالجامعة العربية وتقف بالمرصاد ضد فكرة عودة الاستعمار من جديد عن طريق الوصاية الدولية أو الفردية لان الرأي العام الليبي رفض إيطاليا كدولة وصية وبالتالي أصبحت الجامعة العربية هي من يتصدى للدفاع عن القضية الليبية في المحافل الدولية (17) .

ونقلت صحيفة طرابلس الغرب على صفحات عددها 1426 في 10 فبراير 1948م بيان الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس بخصوص قدوم لجنة التحقيق الرباعية لإقليم طرابلس والذي جاء فيه :

" إن مهمة لجنة التحقيق الرباعية تنحصر في جمع الحقائق من خلال إجراء اللقاءات مع السكان المحليين بغض النظر عن جنسياتهم وتبعيتهم ، وتمكينهم للإدلاء بوجهات نظرهم من خلال مقابلة اللجنة لممثلي القبائل والهيئات في أماكنهم بعد زيارة اللجنة لهم " (18) .

وجاءت فكرة انتخاب ممثلي القبائل والأحزاب لمقابلة لجنة التحقيق الرباعية هي اختصار للوقت والجهد وتمكين أغلب أطياف الشعب الليبي من المشاركة في أبداء آرائهم ورغباتهم عن طريق ممثليهم من قبائلهم والخروج أمام أعضاء اللجنة بالمظهر اللائق الذي يدل على الوعي الاجتماعي والسياسي المتمثل في توحيد الصفوف وتضافر الجهود والابتعاد عن الخلافات والمشاحنات التي تؤكد أن الليبيين منقسمين وصفوفهم متصدعة وهذا يقود لجنة التحقيق

الرباعية من خلال هذه المعطيات للحكم بعدم وجود النضج الاجتماعي والسياسي الذي يؤدي إلى الاستقلال والحرية وجاء في افتتاحية العدد 1427 من صحيفة طرابلس الغرب الصادر في 11 فبراير 1948م مقال لرئيس تحريرها الأستاذ منير برشان تحت عنوان الامتحان الأول للشعب الليبي هذا نصه :" على الشعب الليبي أن يبرهن على نضوجه في معركة انتخاب ممثليه وسيكون سير هذه الانتخابات والنتائج التي ستسفر عنها أول امتحان يجتازه الشعب ليبرهن عن نضوجه وكفاءته على القيام بشؤونه لذلك نناشد شعبنا الليبي بان يتحلى بالحكمة والتأني في إنجاز أعماله وأن يبتعد عن الضغائن والأحقاد الشخصية ويقوم بانتخاب ممثليه من بين أبنائه الذين لا يغامره أدنى شك في إخلاصهم الوطن" (19) .

لقد تم وضع معاهدة الصلح الإيطالية موضع التنفيذ في 15 سبتمبر 1947م الأمر الذي جعل وزراء خارجية الدول الكبرى يشرعون في تنفيذ الشروط المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية السابقة " ليبيا ، الصومال ، اريتريا " واشترطت معاهدة الصلح حل مشكلات المستعمرات ووجوب مراعاة رغبات السكان ومصالحهم وظروفهم وبهذا اتفق وزراء الخارجية على تشكيل لجنة التحقيق الرباعية في 20 أكتوبر 1947م وتضم ممثلين عن كل من بريطانيا أمريكا ، فرنسا وروسيا وقدمت اللجنة إلى ليبيا في 6 مارس 1948م وغادرة في مايو 1948م حيث قضت أربعين يوماً في طرابلس وعشرين يوماً في فزان وخمسة وعشرون يوماً في برقة (20) .

وخلال هذه المدة استمعت اللجنة إلى وجهات النظر التي تمثل طائفة كبيرة من السياسيين والأعيان والقيادات الحزبية بالإضافة إلى بعض اللقاءات مع عامة الناس وكذلك مسئولي الإدارتين البريطانية والفرنسية (21) .

إلا أن تقارير اللجنة الرباعية جاءت متضاربة رغم اتفاقها على بعض المسائل الأساسية المتمثلة في رغبة السكان في التحرر من الحكم الأجنبي ورفض عودة إيطاليا إلى الوطن والحصول على الحرية (22).

وعند إطلاع وكلاء وزراء خارجية الدول الكبرى على نص تقرير لجنة التحقيق الرباعية ومعرفة بعض وجهات النظر المختلفة التي أبدتها حكومات الدول الأخرى ذات المصالح خلصوا إلى توصيات لحل مشكلة جميع المستعمرات الإيطالية تقدموا بها مجلس وزراء الخارجية وكان وكلاء الوزراء يميلون إلى وضع ليبيا تحت الوصاية كما اختلفوا على الدولة الوصي نفسها حيث قدم الروس مقترحاً يقضي بوصاية إيطاليا على ليبيا بالكامل بينما تقدمت بريطانيا وأمريكا بالوصاية على برقة ويؤجل موضوع طرابلس وفزان لمدة سنة بينما اقترحت فرنسا تأجيل القرار للكل سنة أخرى . وفي إبريل 1949م أعيد مرة أخرى طرح القضية الليبية في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ليك سكسيس وشرعت اللجنة السياسية في نظر المسألة الليبية فخصصت لها أربع عشر جلسة استمعت اللجنة خلالها إلى كلمات ألقاها عدد من وفود الدول المشاركة كلها تدعو إلى منح ليبيا استقلالها كما استمعت كذلك إلى كلمتي وفد المؤتمر البرقاوي الذي ضم عمر فائق شنيب وخليل القلال وعبد الرزاق شقلوف ووفد المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي ضم بشير السعداوي ومصطفى ميزران والدكتور محمد فؤاد شكري [23] .

وقد جاءت كلمة السيد فؤاد شكري مندوب المؤتمر الوطني الطرابلسي أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة على النحو التالي : ((... إن قضيتنا قضية حياة أو موت نحن معشر الليبيين ندافع دفاعاً مستميتاً عن حقنا في الحرية والاستقلال وشعبنا إن ضحى بالكثير من أبنائه في الجهاد ضد العدو الغاصب فإنه لا يزال قوي الإرادة شديد العزم في مواصلة جهاده ضد الاستعمار وأن الروابط التاريخية والدينية واللغوية والثقافية والسياسية التي تجعل كل جزء من أجزاء ليبيا متمماً للآخر وإذا ما تحد تتم على شطر هذا الوطن الواحد على حده فإنكم دللتم على رغبتكم في تقطيع أوصاله وحرمانه من حريته واستقلاله وأن الطرابلسيين لا يمانعون من قبول إمارة السيد محمد إدريس السنوسي على ليبيا موحدة مستقلة)) [24].

وجاءت كلمة وفود برقة مؤكدة على الاستقلال وتصديها لكل عدوان وتمسكها بالوحدة الوطنية في حال قبول الطرابلسيون إمارة السيد محمد إدريس السنوسي ورفض عودة إيطاليا إلى أي جزء من أجزاء ليبيا مما أدهش أعضاء الوفود المشاركة وقد دل هذا البيان على نضوج سياسي كبير مما جعل مندوب أمريكا يتقدم إلى الوفد البرقاوي ويصافحه ((إن خطابكم دل على نضوجكم السياسي وهو شرط الاستقلال)) [25].

وكان لهذا الموقف الموحد الذي أظهره الوفدان الطرابلسي والبرقاوي أما اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة محل اهتمام الصحف المحلية في طرابلس وبنغازي على اختلاف توجهاتها وجاء في مقال لرئيس تحرير صحيفة طرابلس الغرب منير مرشان نشر على صفحتها في العدد 1790 الصادر في 3 مايو 1949م ((وقف كل من الوفدين الطرابلسي والبرقاوي أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة موقفاً مشرفاً رفع رأس ليبيا عالياً على أن لليبيين نضوجاً سياسياً وتقديراً صحيحاً لمصالح ليبيا الوطنية ما أدى إلى إعجاب ودهشة الوفود الأخرى)) (26).

قرار استقلال ليبيا والإجراءات التنفيذية له

كان واضحاً من المناقشات التي دارت في أروقة هيئة الأمم المتحدة أن فكرة الوصاية المؤقتة على ليبيا قد طرحت جانباً وحل محلها النظر في إقامة دولة مستقلة موحدة في وقت قريب وبالتالي جرت مناقشات مطولة للقضية على مستوى اللجان المتخصصة في هيئة الأمم المتحدة وتوصلت أخيراً إلى وضع مشروع قرار في شهر نوفمبر 1949م يتضمن أن تنال ليبيا استقلالها وتبنت الجمعية العامة القرار في 21 نوفمبر 1949م بأغلبية 48 صوتاً مقابل صوت واحد معارض تمثل في دولة هايتي وامتنعت عن التصويت تسع دول فرنسا والكتلة الشيوعية وقد حمل القرار رقم 289 الدورة الرابعة ونصه أن تصبح ليبيا مستقلة ذات سيادة في موعد لا يتجاوز أول يناير 1952م على يوضع للدولة الجديدة دستور تقرره جمعية وطنية تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة برقة وطرابلس وفزان ونص القرار على تعيين مفوض خاص من الأمم المتحدة للمساعدة في صياغة الدستور وإنشاء حكومة مستقلة ومجلس يتألف من عشرة أعضاء(27) يمثلون مصر ، فرنسا ، إيطاليا ، الباكستان ، بريطانيا ، أمريكا وممثلي الأقاليم الثلاثة برقة ، طرابلس ، فزان وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا كما تضمن قرار الأمم المتحدة على إعداد اللازم لنقل السلطات من الإدارات القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها ونص على أن تضم ليبيا إلى الأمم المتحدة وعين أدريان بلت الهولندي مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا (28) .

درس مجلس ليبيا الاستشاري (مجلس العشرة) في 25 إبريل 1950م الطرق التي ستتخذ لتشكيل الجمعية الوطنية التي تضع دستور البلاد وكانت أول الخطوات هي تشكيل لجنة الواحد والعشرين عضواً مقسمين على الأقاليم الثلاثة بالتساوي .

قام الأمير إدريس باختيار سبعة ممثلين لبرقة واختار أحمد سيف النصر ممثلي فزان ونظراً لاختلاف وتضارب الآراء لأحزاب طرابلس فقد قام مندوب الأمم المتحدة

باختيار الأعضاء السبعة لطرابلس بعد إجراء بعض المشاورات مع زعمائهم وعلى رأسهم بشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني وترأس هذه اللجنة محمد أبو الاسعاد العالم مفتى طرابلس(29) ورغم الاختلافات التي حصلت داخل لجنة الواحد والعشرين حول العديد من القضايا التي تتعلق بتكوين الجمعية الوطنية إلا أن اللجنة اتفقت في نهاية الأمر على بناء الجمعية الوطنية التأسيسية التي تتكون من ستين عضواً يمثلون المناطق الثلاث على أساس تقسيمهم بين المناطق الثلاث بالتساوي أي بمعدل عشرين عضو لكل منطقة حيث يتولى الأمير إدريس السنوسي اختيار ممثلي برقة وأحمد سيف النصر ممثلي فزان ومحمد أبو الاسعاد العالم ممثلي طرابلس بعد التشاور مع الأحزاب والزعامات في طرابلس ، كما أجمعت لجنة الواحد والعشرين بعدم السماح للأقليات غير الوطنية أن تشارك في الجمعية الوطنية التأسيسية التي عقدت أول جلساتها في طرابلس 25 نوفمبر 1950م (30) وقبل أن تشرع الجمعية الوطنية في اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع مشروع الدستور بدأت بإصدار قرارين باعتبارهما ضروريين لتقرير مستقبل ليبيا .

نص **القرار الأول** أن تكون ليبيا دولة ديمقراطية اتحادية ومستقلة ذات سيادة ولقي هذا المبدأ قبولاً من ممثلي برقة وفزان ، أما ممثلو طرابلس فقد قبلوه على مضض وعلى أمل أن يكون هذا الاتحاد خطوة على طريق الوحدة الكاملة أما **القانون الثاني** فقد نص على أن يكون نظام الحكم ملكياً ويعرض عرش ليبيا على أمير برقة إدريس وجرى إقرار هذا القانون بالإجماع في 2 ديسمبر 1950م(31) .

عكفت الجمعية الوطنية على وضع الدستور بعد تشكيل لجنة العمل التي أطلعت على دساتير اندونيسيا والهند وألمانيا الغربية والأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والمكسيك وروما وسويسرا وفنزويلا وقد تم وضع الدستور وإقراره في 7 أكتوبر 1952 (32) وبجانب ما تقدم قامت الجمعية الوطنية في 29 مارس 1951 بتأسيس الحكومة الاتحادية المؤقتة بناء على ما جاء به قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 21 نوفمبر 1949م والذي نص على أن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة تشمل برقة وطرابلس وفزان على أن يعلن ذلك في الأول من يناير 1952م وشمل قرار الجمعية الوطنية التأسيسية الصادر في 29 مارس 1951م تعين كل من في الوزارة الاتحادية :

محمود المنتصر / رئيس للوزراء ووزير للعدل والمعارف .

علي الجربي / وزيراً للخارجية والصحة .

عمر فائق شنيب / وزيراً للدفاع .
منصور قدارة / وزيراً للمالية .
إبراهيم بن شعبان / وزيراً للمواصلات .
محمد عثمان الصيد / وزير دولة (33) .

وكان من مهام الحكومة المؤقتة المشاركة في لجنة التنسيق في الإدارتين البريطانية والفرنسية لإعداد مخططات الإدارة داخل الدولة الليبية وتحديد موارد الميزانية العامة وذلك استعداداً لنقل السلطات من الهيئات المشرفة على الإدارات إلى الحكومة الليبية بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون الانتخابات الذي قدمته إلى الجمعية الوطنية في 21 أكتوبر 1951م .

وضع الدستور :

انتخبت لجنة لوضع الدستور من الأقاليم الثلاثة بواقع ستة أعضاء لكل إقليم كما شكلت لجنة فرعية مهمتها دراسة الدساتير المختلفة كما ذكرنا سابقاً وذلك لاختيار النصوص المناسبة وكانت تعقد اجتماعاتها بمكتب مندوب الأمم المتحدة بطرابلس الذي ساعد اللجنة بهيئة من الأمم المتحدة لترجمة بعض نصوص الدساتير إلى اللغة العربية .

وكانت اللجنة الفرعية تعمل بوحي من بلت ومستشاريه القضائي وخصوصاً في النصوص الخاصة بمسألة توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومة المؤقتة وسلطات الحكومات المحلية وقد تم اختيار النصوص بطريقة تسمح بسلطات واسعة للحكومة الاتحادية والباقي للسلطات المحلية ولهذا أسندت الخارجية والدفاع الوطني والمالية والمواصلات والعدل والتربية والصحة للحكومة الاتحادية كما شرعت اللجنة الفرعية في وضع الجزء الخاص بالحريات السياسية على هدى من الدساتير العربية المصري والسوري والعراقي واللبناني والأردني وأقرت كذلك إعلان حقوق الإنسان .

وبذلك نجحت اللجنة الفرعية في عرض مشروع الدستور على اللجنة الكبرى للدستور لدراسته وإقراره في 17 مايو 1951م .

أما فيما يتعلق بقضية تصديق الملك من عدمه على القوانين التي يقرها البرلمان فقد اتفق على إرجاع القوانين المرفوضة من الملك إلى البرلمان مرة أخرى للاقتراع عليها شريطة موافقة أغلبية أعضاء البرلمان لتصبح سارية المفعول .

كما أقر الدستور مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب شريطة موافقة ثلثي الأعضاء كما نصت اللائحة الدستورية على أن يتألف مجلس النواب نفسه من أعضاء ينتخبون من الولايات الثلاثة بموجب قانون انتخابي موحد وعند الحاجة إلى تنقيح الدستور

نفسه فقد اشترطت اللائحة موافقة هذا المطلب من المجلسين وبالأغلبية المطلقة لأعضائهما على أن تعود المواد المنقحة إلى المجلسين لإصدار قرارهما بشأنها ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية الأعضاء الحاضرين في كل من المجلسين ويتم التصديق عليها من الملك .

أما في حالة تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكم الاتحادي فيجب بالإضافة إلى الأحكام السابقة المقررة موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على كل تعديل يقترح قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه (34) ونخلص إلى أنه من الصعب إدخال أي تغير أو تنقيح للدستور عن طريق المجالس التشريعية ليظل النظام الاتحادي المفروض على الشعب الليبي بعيداً عن متناول أيديهم .

كما تم الاتفاق على وضع قانون الهجرة تحت بند (شروط عامة) حتى يتمكن كل إقليم من إصدار التشريعات المناسبة له وظلت قضية صلاحيات الملك موضع جدل كبير أيد فيها إقليم برقة إعطاء الملك صلاحيات أوسع في حين رفض إقليم طرابلس ذلك لأنهم رأوْا أن الغاية التي يرمي إليها قرار الأمم المتحدة وروح القرار المذكور نفسه إنما تتحققان عن طريق وضع نظام ديمقراطي برلماني وأن هذا الاختيار يتفق مع مصالح البلاد (35) .

كما ثار خلاف آخر حول اختيار عاصمة الدولة الليبية لرغبة كل إقليم من الانفراد بهما حتى توصلوا إلى اعتبار طرابلس وبنغازي عاصمتين للدولة وعلى أن تكون الملكية وراثية وتنظيم وراثة العرش بأمر يصدره الملك في بحر سنة من تاريخ إصدار الدستور ويعتبر الأمر الملكي الذي ينظم وراثة العرش ذا صبغة دستورية على أنه من حق الملك أن يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويصدق عليها بعد مواقفه مجلس الأمة ((البرلمان)) .

وبهذا اصدر الدستور في السابع من أكتوبر 1951 ونشر في الجريدة الرسمية وتكون من أثني عشر فصلاً ومائتين وثلاثة عشر مادة أقرتها الجمعية الوطنية بالإجماع (36) .

تناول الفصل الأول شكل الدولة ونظام الحكم فيها والثاني حقوق الشعب أما الفصل الثالث فقد انقسم إلى فرعين الفرع الأول تناول اختصاصات الاتحاد الليبي والفرع الثاني تناول الاختصاصات المشتركة والفصل الرابع فقد وضح السلطات العامة الاتحادية والخامس فقد أشار إلى سلطات الملك وخلافة العرش وتناول السادس مهام الوزراء وطريقة تعينهم في حين تناول الفصل السابع مجلس الأمة حيث تشعب إلى فروع ثلاث أحدهم خاص بمجلس النواب والثاني بمجلس الشيوخ والأخير تناول

الأحكام العامة الخاصة بالمجلسين كما تناول الفصل الثامن السلطة القضائية والفصل التاسع شرع الشئون المالية الاتحادية ككل وانفرد الفصل العاشر بالولايات ونظامها السياسي والقانوني في حين ركز الفصل الحادي عشر على الأحكام العامة واقتصر الفصل الأخير على الأحكام الاقتصادية والأحكام الوقتية (37) .

قانون الانتخابات :

بعد أن انتهت الجمعية الوطنية من مهمة أعداد الدستور ونشره وبدأت في مرحلة جديدة وهي وضع قانون للانتخاب وإقراره متفقاً مع الدستور الجديد وبعد قيام الحكومة المؤقتة بتعديل مشروع القانون الانتخابي المقترح فيما سبق لتقديمه للبرلمان لإقراره قبل السابع من نوفمبر 1951م طبقاً للمادة 24 من الدستور .

وبالتالي تقدمت الحكومة المؤقتة في الحادي والعشرين من أكتوبر 1951م بمشروع قانون الانتخابات إلى الجمعية الوطنية التي ألفت لجنة خاصة لدراسته وقدمت تقريرها في 31 أكتوبر 1951م ثم عرضة على مندوب الأمم المتحدة بعد أن وضحت اللجنة عدم توفر خبرات سابقة لدى الليبيين في هذا المجال وطلبت من المندوب إمدادها بمقترحاته مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المجتمع الليبي المكون من قبائل بدوية لها تقاليدها الخاصة وبهذا اقترح مندوب الأمم المتحدة بلت الأتي :

أولاً : تكوين لجان تتألف كل منها من ثلاثة أفراد لتساعد المشرف العام والمشرفين المؤقتين ومسئولي التسجيل في وضع نظام قضائي يمكن الاعتراض أمامها على قرارات المشرفين والمسؤولين على الانتخابات العادلة وعلى أن يكون من أعضاء هذه اللجان قضاه محايدون للتأكد من توفر الصلاحيات التي يخولها هذا القانون للمشرفين والمسؤولين .

ثانياً : لابد أن تكون إجراءات الانتخابات في الأقاليم متساوية دون تفرقة وفي حالة الاضطرار إلى تغير طريقة الانتخابات في منطقة من المناطق فعلى الجمعية الوطنية القيام بعمل أي استثناءات لازمة في حينها مع توضيح أسبابها (38) .

ولقد استرشدت الجمعية الوطنية بجميع المقترحات التي قدمها مندوب الأمم المتحدة بلت حول إنشاء لجان يكون من اختصاصها اتخاذ القرارات النهائية التي كانت أصلا في يد المراقبين واحتفظت بالتميز الواضح في القانون بين مجتمع الحضر والريف نظراً للظروف الاجتماعية في ليبيا ونص القانون على حق المنتخبين في تقديم الطعون الخاصة بصحة الانتخابات إلى مجلس النواب في غضون عشرة أيام من بدأ

اجتماعات المجلس ووافقت الجمعية الوطنية على قانون الانتخاب الذي اشتمل على سبعين مادة في السادس من نوفمبر 1951م.

وللحقيقة فإن الجمعية الوطنية قد أنجزت المهام الرئيسية التي كلفت بها سواء الخاصة بالدستور أو بالانتخابات بطريقة جيدة ونجح الأعضاء في التغلب على خلافاتهم وأعظم التحديات التي نجحت فيها الجمعية الوطنية هي صمودها أمام الصعاب التي تعرضت لها منذ بداية تكوينها وحتى إعلان الدستور وإصدار قانون الانتخابات (39).

نقل السلطات :

كانت هذه المرحلة هي نقل السلطة من دولتي الإدارة إلى الحكومة المؤقتة من خلال لجنة عرفت (بلجنة التنسيق برئاسة مندوب الأمم المتحدة وتضم في عضويتها ممثلي دولتي الإدارة والمستشار القانوني للإدارة البريطانية وممثل عن الحكومة المؤقتة واستعانت اللجنة بثلاثة أعضاء من الجمعية الوطنية كمستشارين وكانت مسئولية اللجنة حول المشاكل الناتجة عن توزيع السلطات بين الحكومة المؤقتة ودولتي الإدارة وبعد عدة اجتماعات بعثته اللجنة بكل النتائج التي توصلت إليها إلى الحكومة الليبية المؤقتة ومجلس ليبيا الاستشاري ومن أهم النتائج هي تنظيم الوزارة الاتحادية والميزانية وتكوين جيش وطني وعقد معاهدات صداقة ورأت اللجنة أن يتم نقل السلطة على أوسع مراحل بدأ من سبتمبر 1951م ، وانتهاء بأول يناير 1952م على أن يتم في كل مرحلة نقل مجموعة من السلطات بحيث يكون أخرها إعلان الاستقلال وقد قوبلت هذه النتائج باعتراض عدد من الأعضاء عند عرضها على مجلس ليبيا الاستشاري وكان الخلاف يدور حول الحكومة المؤلفة هي التي جاءت نتيجة لانتخابات شعبية كاملة لكي تسلم لها السلطات وبعد تكوين البرلمان كما يجب أن يقسم الملك اليمين الدستوري أما ممثلي الشعب ويعين الملك الوزراء الحائزين على ثقة البرلمان ولكن الحكومة المؤلفة تأليفاً صحيحا هي الحكومة التي تتكون بموجب الدستور مع نقل شؤون الدفاع والخارجية إلى الحكومة الاتحادية المؤقتة ثم تعاد مرة ثانية إلى الحكومة المؤلفة بموجب الدستور وبالتالي باشرت الحكومة المؤقتة في نقل السلطات اعتباراً من أكتوبر 1951م (40) .

وأصدر المعتمد البريطاني في طرابلس منشوراً خاصا بنقل السلطات في طرابلس في الخامس عشر من ديسمبر 1951م كما صدر منشوراً مماثلاً في برقة لنفس الغرض وكذلك منشور الحاكم الفرنسي لفزان وعليه فإن الحكومة المؤقتة نقلت إليها سلطة عقد اتفاقيات مالية مع الدولتين القائمتين بالإدارة حتى يتسنى لها نقل السلطات

الأخرى واتخاذ أي إجراء تنفيذي أو تشريعي وبهذا أصدرت الحكومة المؤقتة قانوناً للعملة وقدمت لجنة التنسيق توصياتها حول تنظيم الحكومة الليبية الاتحادية وميزانيتها العادية الأولى وهذا ما دفع المعتمد البريطاني والمقيم الفرنسي بنقل باقي السلطات إلى الحكومة الليبية المؤقتة (41) .

وأصدر الملك البريطاني من قصر باكنجهام في 4 ديسمبر 1951م قرار بإنهاء الإدارة البريطانية في إقليمي برقة وطرابلس وأصبحت الحكومة الجديدة تواجه مشكلة سد العجز في ميزانيتها وذلك لعدم قدرة الأقاليم الثلاثة على تغطية النفقات الضرورية وبعد مشاورات مع المندوب وخبراء المساعدة الفنية قرر بلت أن العجز في ميزانية الحكومات الإقليمية تقدر بنحو مليون وسبعمائة ألف جنيه إسترليني وهذه لا يمكن تسديدها إلا عن طريق المساعدات الأجنبية وبالتالي دعي كل من مصر وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأمريكا للاجتماع في لندن في مارس 1951م لدراسة الحلول الايجابية تجاه نقص الميزانية وهذه الدول لها مصالح متنوعة في ليبيا .

وتوصلت الدول المجتمعة إلى قرار أن ليبيا بحاجة إلى مجلس للعملة يتكون من خبراء ليبيين وأجانب مقره ليبيا يسمح يتبادل العملات الأجنبية وإنشاء بنك تساهم في رأس ماله الحكومات المعنية (42) .

وعقدت عدة اجتماعات لمجلس الخبراء في جنيف في سبتمبر 1951م والذي قرر أن تقبل ليبيا المساعدات الفرنسية والبريطانية وإنشاء مؤسستين تحت مسمى مؤسسة الاستقرار والثانية تسمى المؤسسة المالية ويتكون رأس مالها من اشتراكات تدفعها الدول الراغبة في المساهمة وبالتالي نجحت فرنسا وبريطانيا في ربط هذه الدولة الناشئة بها مالياً مرة أخرى إلا أن هذا العمل أثار غضب أعضاء المجلس الاستشاري للأمم المتحدة وطلبوا من المندوب توضيح أسباب هذه التطورات واجتمع المجلس في التاسع عشر من ديسمبر 1951 وفي الاجتماع أكد ممثل مصر أن جميع المساعدات المالية والفنية تقع على عاتق الأمم المتحدة طبقاً لقراراتها في هذا الشأن وأن تلك القرارات تضمن تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المختصة وسكرتير الأمم المتحدة بأن يقدموا إلى ليبيا مساعدات فنية ومالية تساعد على تقدم البلاد وأكد مندوب مصر على استعداد دولته لتغطية عجز الميزانية مؤكداً على أن المساعدات المالية تقدم على أساس دولي .

وأشار ممثل باكستان لنفس الانتقادات وأن هذا الأمر لعبة استعمارية لأهمية ليبيا الاستراتيجية وأن القوات البريطانية والفرنسية مازالت مرابطة بها وهذه الدول تحاول

استغلال الظروف الراهنة لليبيا وتحاول ربطها مرة أخرى بهما من خلال تبني العجز في ميزانية الدولة .

وتوصلت بريطانيا إلى عقد اتفاقية مع الحكومة الليبية المؤقتة في 13 ديسمبر 1951 تحتوي على ست مواد ، تتعهد بريطانيا بدفع مبلغ نصف مليون جنية إسترليني للمؤسسة الليبية العامة، وتعهدت بتوفير عملة الإصدار الليبية الأولى ، وتعين مستشار بريطاني للمالية والاقتصاد وأخر للحسابات كمراقب عام ويكون له حق الاجتماع والدخول على رئيس الوزراء في أي وقت دون عوائق كما تمكنت الحكومة الفرنسية من عقد اتفاقية مع الحكومة الليبية المؤقتة في شكل كتابين متبادلين بين السفير الفرنسي ومحمود المنتصر رئيس الحكومة المؤقتة تعلن فيها استعداد فرنسا لتقديم مساعدات مالية إلى فزان وذلك لما يقره البرلمان الفرنسي حتى نهاية مارس 1953م وتلتزم حكومة فرنسا بتغطية العجز في ميزانية إقليم فزان من أول أبريل 1951م وحتى نهاية مارس 1953م لضمان استمرار العمل الإداري في الإقليم ولضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي له .

وقامت الحكومة الفرنسية بتعيين موظف فرنسي مهمته الإشراف على الشؤون المالية والاقتصادية لإقليم ويكون على اتصال دائم برئيس الوزراء ووزير المالية لإحاطته بكل التطورات المالية وبمجرد التوقيع على الاتفاقيتين الانجليزية والفرنسية مع الحكومة الليبية المؤقتة واعتراف مندوب الأمم المتحدة بعلمه المسبق بكل الخطوات السرية التي سبقت الاتفاقيتين منذ سبتمبر 1951م حتى تم توقيعها في 13 . 14 ديسمبر 1951م تكون جميع السلطات الإدارية قد انتقلت من فرنسا وبريطانيا للحكومة الوطنية رسمياً كما سبق وأشرنا إلى إعلان الحكومتين المذكورتين(43) .

وبعد ذلك أصبح الطريق ممهداً لإعلان استقلال ليبيا بصفة رسمية ، وقد أقرت الجمعية الوطنية الدستور الذي أصبح جاهزاً يوم إعلان الاستقلال وبدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة الأولى لمجلس النواب وكان عمر الحكومة المؤقتة تسعة أشهر وتم تدبير المال اللازم لمواجهة نفقات الحكومة الليبية وبناء على توصيات لجنة الستين أنشئت إدارة اتحادية وباشرت أعمالها وتم تعين سبعة وثلاثين موظفاً من الواحد والستين موظفا تتكون منهم هيئة موظفي الحكومة الليبية المدنية وستشغل المناصب الباقية في القريب العاجل وبهذا توفرت جميع الشروط اللازمة لإعلان قيام دولة ليبيا مستقلة ذات سيادة .

وفـــي الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم 24 ديسمبر 1951م أعلن جلالة الملك محمد إدريس المهدي السنوسي (44) بصفة رسمية في قصر المنار(45) ببنغازي وبحضور رئيس وزراء الحكومة المؤقتة ووزرائها ومندوب الأمم المتحدة في ليبيا وممثلين دبلوماسيين لدول أجنبية وأعيان من الأقاليم الثلاثة أن ليبيا أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة ، وأعلن جلالته في الوقت نفسه أن الدستور أصبح ساري المفعول (46) ، وأنه سيحكم البلاد بطريقة دستورية وفقاً لإحكام الدستور وأختتم جلالة الملك بيانه بأن وعد الشعب معاهداً الله – تعالى- على ذلك بأن يبدل كل ما في وسعه في الظـــروف الدقيقة التي تجتازها البلاد لتمكين الشعب من العيش في رخاء ومن تبوء المكان اللائق به بين الأمـــم وعلى أثر الإعلان الملكي للاستقلال تفضل جلالة الملك باستقبال رئيس وزراء الحكومة الليبية المؤقتة الذي قدم إلى جلالته استقالته من منصبه فقبلها ثم استدعى جلالة الملك رئيس الوزراء المستقيل محمود المنتصر وكلفة بتأليف وزارة جديدة وبعد ذلك قدم رئيس الوزراء إلى جلالته قائمة بأسماء الوزراء الجدد والوزارات التي يتولونها وأقسم الوزراء اليمين بين يدي الملك وتألفت الوزارة الليبية الأولى كما يلي : -

السيد محمود المنتصر	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
السيد فتحي الكيخيا	نائب رئيس الوزراء ووزير العدل والمعارف
السيد منصور بن قدارة	وزير المالية والاقتصاد
السيد علي أسعد الجربي	وزير الدفاع الوطني
السيد إبراهيم بن شعبان	وزير المواصلات
السيد محمد بن عثمان	وزير الصحة

وفي اليوم نفسه أصدر جلالة الملك مراسيم ملكية بتعيين ولاة أو حكام للولايات الليبية الثلاث على النحو التالي : -

السيد محمد الساقزلي	ولاية برقة
السيد فاضل زكري	ولاية طرابلس
أحمد بك سيف النصر	ولاية فزان

وفي الوقت نفسه حولت حكومات الأقاليم الثلاثة إلى إدارات ولم يعد كبار أعضائها يسمون بالوزراء إذ أصبحت هذه التسمية مقتصرة على أعضاء الوزارة الاتحادية بل يسمون بالنظار أو الحكام ولكل ولاية بمقتضى الدستور أن تضع قانونها الأساسي

الخاص وتصدره في خلال سنة واحدة من تاريخ إصدار الدستور أي في موعد لا يتجاوز 6 أكتوبر 1952م(47) .

وفي إقليم طرابلس أصدر مجلس الوصاية لإقليم طرابلس من 24 ديسمبر قانونا الغي به إعلان نقل السلطات رقم 219 الصادر في 5 مارس 1951م وبذلك الإعلان عين رئيس الإدارة البريطانية بالتشاور مع الملك وبناء على مشورته حكومة لها اختصاصات مجلس الوصاية على أن تكون لها السلطة حتى تؤلف حكومة ديمقراطية نيابية دائمة لإقليم طرابلس بوصفه جزاء من الاتحاد الليبي وقد استعيض بواسطة القانون الجديد عن مجلس الوصاية بمجلس طرابلس الغرب وجاء في هذا القانون أن رئيس مجلس طرابلس الغرب والنظار يجب أن يعينهم جلالة الملك وقد جعلت لمجلس طرابلس الغرب السلطات التنفيذية والتشريعية الكاملة في جميع المسائل التي لم تعين على أنها من اختصاص الحكومة الاتحادية كما جعلت له جميع السلطات التنفيذية تحت إشراف الحكومة الاتحادية في جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ القوانين الخاصة بالمسائل المنصوص عليها في المادة الثامنة والثلاثين من الدستور الليبي ويمارس جلالة الملك الآن جميع السلطات التي كانت مخولة بمقتضى إعلان نقل السلطات المشار إليه فيما تقدم للمعتمد البريطاني .

وفي مساء يوم 24 ديسمبر 1951 استقبل وزير الخارجية على أثر عودته إلى مدينة طرابلس مندوب الأمم المتحدة في ليبيا والممثل الشخصي لأمين العام للأمم المتحدة ورجال السلكيين السياسي والقنصلي وسلم وزير الخارجية رسالة تتضمن إشعاراً رسمياً بأن ليبيا أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وطالب فيها المندوب أن يبلغ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان استقلال ليبيا وسلم وزير الخارجية رسالة أخرى للمندوب تتعلق بطلبات ليبيا الخاصة بالاشتراك في عضوية هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ووقع وزير الخارجية ومندوب الأمم المتحدة اتفاقاً سياسيا وأربعة اتفاقات إضافية خاصة بالمساعدة الفنية (48) .

وأعرب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في رسالتيه اللتين بعث بهما إلى رئيس الجمعية والأمين العام للأمم المتحدة عن تقدير حكومة ليبيا لما فعلته الأمم المتحدة إذ قررت استقلال ليبيا وللمساعدة التي قدمتها لتحقيق أماني ليبيا وجاء في رسالته إلى رئيس الجمعية العامة قوله [وأول من تعين توجيه شكرنا له هو مندوب الأمم المتحدة في ليبيا وممثل الجمعية العامة المستر أدريان بلت وأصبحنا نرى أنه لم يكن صديقنا

المحبوب ومستشارنا المحنك فحسب بل نرى أيضا أنه الرجل الذي جاهد لصالحنا دون اعتبار لراحته الشخصية أو لصحته وكان دائما بمثابة دليلنا ومستشارنا الذي نتق به ونعتمد عليه ونلنا بواسطته تأييداً متواصلاً من الجمعية العامة ونود أن أيضاً أن نعرب عن عظيم شكرنا لأعضاء مجلس الأمم المتحدة الذين لم يدخروا جهداً بإسداء مشورتهم للمندوب لتأييد قضية استقلال ليبيا] .

وجاء في رسالة رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة قوله [وأشكركم بالنيابة عن حكومة ليبيا ... على ما قدمت الأمم المتحدة إلى ليبيا من مساعدة وأن لأحد لشكرنا لجنابكم وللموظفين المخلصين لأكفاء التابعين لكم والدين عملوا من خلال الستين الماضيتين بحماس ومقدرة غير عاديين لمساعدة بلادنا وأود أن أعرب لكم عن خالص شكرنا على المساعدة الفنية التي تلقتها ليبيا ونرجو أن تستمر هذه المساعدة ويتسع نطاقها في المستقبل لأهمية اعتمادنا عليها] (49) .

وقد احتفل بيوم الاستقلال في جميع أنحاء ليبيا واعتبر يوم عطلة رسمية وبهذا أصبح الاستقلال الليبي حقيقة ولكنه محفوف بالمخاطر ومكبل بالاتفاقيات السرية والقواعد الأجنبية وبالحكم الفيدرالي بديلاً للوحدة الكاملة لسكان الوطن الواحد وبالتالي نجد أن القوة الاستعمارية قد نجحت في البقاء ولو بصورة غير مباشرة ولمدة طويلة تفرض نفوذها وسيطرتها الاستعمارية على هذه الدولة العربية الوليدة وتحاول بكل وسائل التدخل العسكري والاقتصادي وأن تقف دائماً في وجه الطموحات الرامية إلى تحقيق الاستقلال الكامل وغير المشروط للأرض الليبية .

الهوامـــــــــش :

1 ـ مفتاح السيد الشريف : ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها ، الفرات للنشر والتوزيع ، ط 1 ،2010م ، ص 333 وما بعدها وانظر كذلك مجيد خذوري ، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة ، مراجعة ناصر الدين الأسد ، دار الثقافة للنشر ، بيروت ، ص 134 وما بعدها .

[2]ـ محمد أبو خريص : صحيفة طرابلس الغرب دراسة تاريخية لاتجاهاتها الثقافية والعلمية والصحية في تاريخ ولاية طرابلس الغرب 1952م ـ 1963 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، 2015م، ص 43 وما بعدها

[3] ـ مفتاح السيد الشريف : مرجع سابق ، ص . ص 333 ، 334

[4] ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الرابعة ، العدد 888 ، 30 إبريل 1946 ، ص 2 ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 44

[5] ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الرابعة ، العدد 889 ، 1 مايو 1946 ، ص 1، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 45

[6] ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الرابعة ، العدد 889 ، 1 مايو 1946م ، ص 1 ، مصدر سابق ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 45

[7] ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الرابعة ، العدد 893 ، 5 مايو 1946 ، ص 4، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 46

[8] ـ نقولا زيادة : ليبيا في العصور الحديثة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1966م ، ص 166

[9] ـ برقة الجديدة ، السنة الرابعة ، العدد 758 ، 30 يونيو 1946 ، ص 1 ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 46

[10] ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الرابعة ، العدد 889 ، 1 مايو 1946 ، ص 1، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 47

[11]ـ سامي الحكيم : استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2 ، 1970 ، ص 36.

[12]ـ صلاح العقاد : ليبيا المعاصرة ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، المطبعة الفنية الحديثة ، 1970م ، ص ص 68 ، 69،

[13]ـ بروشين ان: تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969 م ، ترجمة عماد حاتم ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ـ لبنان . 2001 ، ص 284 وما يليها.

[14]ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الرابعة ، العدد 925 ، 14 يونيو 1946 ، ص 1 ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 48

[15]ـ صلاح العقاد : مرجع سابق ، ص 70 ، 71

[16]ـ مجيد خدوري: ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة ، مراجعة ناصر الدين الأسد ، دار الثقافة للنشر، د.ت.، ص 142

[17]ـ صلاح العقاد : مرجع سابق، ص 74.

[18]ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الخامسة ، العدد 1426 ، 10 فبراير 1948 ، ص 1 ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 50

[19]ـ صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الخامسة ، العدد 1427 ، 11 فبراير 1948 ، ص 1، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 50

[20]ـ مجيد خدوري: ، مرجع سابق . ص 143 ـ 144،

[21]ـ مفتاح السيد الشريف : مرجع سابق 347

[22]ـ مجيد خدوري: مرجع سابق، ص 147

[23]ـ محمد يوسف المقريف : ليبيا بين الماضي والحاضر صفحات من التاريخ السياسي ، ج 1 ، ميلاد دولة الاستقلال ، الفرات للنشر والتوزيع ، د.ت، ص 250

[24]- صحيفة طرابلس الغرب ، السنة السابعة ، العدد 1786 ، 28 إبريل 1949م ، ص 1 ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 52

[25]- صحيفة طرابلس الغرب ، السنة السابعة ، العدد 1790 ، 3 مايو 1949م ، ص 1 ، نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ، ص 52

[26]- صحيفة طرابلس الغرب ، السنة السابعة ، العدد 1790 ،3مايو 1949 ، ص 2 نقلا عن محمد أبو خريص ، مصدر سابق ،ص52

[27]- محمد يوسف المقريف : مرجع سابق ، ص . ص 250 ، 251 .

[28]- نقولا زيادة : مرجع سابق ، ص 172

[29]- محمد يوسف المقريف : مرجع سابق ، ص . ص 252 ، 253

[30]- المرجع نفسه ، ص 254

[31]- المرجع نفسه ، ص . ص 258 ، 259

[32]- نقولا زيادة : مرجع سابق ، ص 179

[33]- محمد يوسف المقريف : مرجع سابق ، ص . ص 265 ، 266

[34]- محمد الهادي عبد الله أبو عجيلة :.كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الأزهر1987م ، ص 402 .

[35]- آمال السبكي : استقلال ليبيا بين هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943 - 1952 ، دار النشر مكتبة مدبولي ، 1990 ، ص 186 - 187.

[36]- المرجع نفسه والصفحة نفسها

[37]- المرجع نفسه : ص . ص 187 ،

[38]- أمال السبكي : مرجع سابق . ص 189

[39]- أمال السبكي : المرجع السابق ، ص 190

[40]- سامي حكيم : مرجع سابق، ص 335

[41]- آمال السبكي : مرجع سابق . ص . ص 192 -193

[42]- المرجع نفسه :ص . ص 193، 194

[43]- أمال السبكي : مرجع سابق . ص . ص 194 ، 195 ، 196

[44]- ينحدر الملك محمد إدريس الأول من العائلة السنوسية ، نسبة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو بن السيد المهدي محمد علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية المشهورة ، وقد ولد في واحة الجغبوب في العاشر من رجب سنة 1317هجرية الموافق 12 مارس 1890 م ، وفي سنة الرابعة من عمره انتقل مع والده إلى الكفرة حيث تلقى علومه الأولية ، ودرس القرآن الكريم على يد السيد العربي الفاسي ، ثم انتقل مع والده إلى السودان ، وقد توفى والده ولم يبلغ السنة الرابعة عشر من عمره ، عندما عاد إلى الكفرة سنة 1321هجرية وعكف على الدراسة والتزود بعلوم الفقه والدين ، وفي عام 1914م خرج إلى الحجاز حاجا فاستضافته السلطات التركية واستقبله الشريف حسين استقبالاً يليق بمقامه ، وبعد عودته إلى عودته إلى وطنه بايعه البرقاويون بالإمارة عليهم واتخذ اجدابيا عاصمة لحكومته ، أنظر صحيفة طرابلس الغرب ، السنة الحادية عشر ، العدد 2914 ، 12 مارس 1953م ، ص 3

[45]- شيده القائد الفاشي الإيطالي (تيروتسيى) في بنغازي عام 1927م إلا أنه نقل إلى إيطاليا قبل إتمامه ، وعندما جاء الحاكم الفاشيستي (غراسياني) عام 1930م ، لحكم برقة وجه عنايته لاستكماله ، وخصص له أموالاً طائلة واتخذه مقراً لحكومته في برقة ، واتخذه الأمير محمد إدريس السنوسي مقراً لديوانه خلال الفترة 1947-1949م ، وأعلن منه استقلال برقة عام 1949م كما أعلن منه استقلال ليبيا بولاياتها الثلاث برقة وطرابلس وفزان في 24 ديسمبر عام 1951م ، أنظر مجيد خدوري ، مرجع سابق ، ص 244

[46]- التقرير التكميلي السنوي الثاني ، لمندوب الأمم المتحدة ، ص 6

[47]- التقرير التكميلي السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة ، مصدر سابق ، ص 7

[48]- التقرير التكميلي السنوي الثاني لمندوب الأمم المتحدة ، مصدر سابق ص 8

[49]- المصدر نفسه، ص 9